

١٧٨/٤٨ - الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى
عام ٢٠٠٠

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨١/٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي اعتمدت فيه الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وعينت لجنة المستوطنات البشرية بوصفها الهيئة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن تنسيق الاستراتيجية وتقييمها ورصدها.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)، الذي أكدت فيه وجوب أن يجري في المؤتمر استعراض منتصف المدة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية:

وإذ تحيط علما مع الارتياح بالاعتراف بالالتزام المتجدد بالاستراتيجية العالمية، الذي أعرب عنه في جدول أعمال القرن ٢١^(٥٢) الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية:

وإذ تضع في اعتبارها الإمكانيات الكبيرة لاستراتيجيات التمكين في مجال المأوى، التي تعتمد على التكنولوجيات ذات اليد العاملة الكثيفة والقائمة محليا، فيما يتعلق بتوليد العمالة والطلب على المنتجات والمدخرات المحلية، وبالتالي، تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر:

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن استراتيجيات التمكين تشمل عادة أنشطة مثل الإصلاحات المؤسسية، وإعادة النظر في مدونات وأنظمة البناء، والإجراءات الرامية إلى تيسير إمكانية وصول الفقراء إلى الموارد الحيوية، وخاصة الأرض والتمويل، والتي يمكن وضعها موضع التنفيذ على أفضل نحو من خلال ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمعات المحلية، وتمكين الفقراء والنساء:

واقترانها منها بأن مفهوم استراتيجيات التمكين يحمل الدروس المستخلصة في تطوير الأوضاع المعيشية منذ انعقاد الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المعقود في فانكوفر في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦، وأن الالتزام الواسع النطاق بتنفيذ هذه الاستراتيجيات يمثل

الطريقة الناجعة الوحيدة لعكس الاتجاه الآخذ في التدهور لهذه الأوضاع:

وإذ تقرر بأنه منذ اعتماد الاستراتيجية العالمية أولي وزن إضافي وتم التوصل إلى رؤى جديدة لعدة جوانب أساسية من جوانب استراتيجيات التمكين في مجال المأوى، مثل شرط الحساسية للقوارق بين الجنسين، وقدراتها المحتملة على المساهمة في قيام تنمية مستدامة من الناحية البيئية،

وإذ تدرك الدور الحيوي لتوفير معلومات كافية من أجل التشخيص الملائم لنتائج وفرص وقيود عمليات الإسكان الجارية، ومن أجل تقييم أثر السياسات والاستراتيجيات والبرامج عليها،

وقد نظرت في التقرير الثالث للجنة المستوطنات البشرية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠^(٥٣).

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن عددا من الحكومات قد بدأ أو أعاد صياغة استراتيجياته الوطنية للمأوى، استنادا إلى مبدأ دعم جميع العناصر الناعلة في قطاع المأوى، وأن حكومات عديدة أخرى بدأت العمل بشأن عناصر محددة مكونة لاستراتيجية وطنية للمأوى، وأن عددا من الحكومات، علاوة على ذلك، بدأ عملية تطبيق مؤشرات مختارة لرصد تقدم وفعالية استراتيجياته الوطنية للمأوى،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أيضا الدعم المقدم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية من الحكومات المانحة والهيئات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية،

وإذ تدرك أهمية الحفاظ على الزخم المولد بالفعل على المستويين الوطني والدولي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية،

١ - تثني على الحكومات التي تقوم بالفعل بتعديل أو تعزيز أو صياغة أو تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للمأوى استنادا إلى مبادئ التمكين للاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠:

٢ - تحث جميع الحكومات على اعتماد و/أو تعزيز استراتيجيات وطنية متكاملة للمأوى تستند إلى نهج التمكين ومبادئ الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى استعراضها بانتظام بغية تأمين تحسين

١٧٩/٤٨ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد استمرار صحة برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٤٧)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وأعيد تأكيده فيما بعد في قرارها ١٤/٤٤ ألف المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩،

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(٤٨)، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(٤٩)، وإلى التزام كرتاخينا^(٥٠)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، وإلى التوصيات والمقررات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما تلك الواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(٥١)، والقرار ١٦٥/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والقرارات والمقررات الأخرى التي اتخذتها مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإذ تقر، في سياق التدابير ذات الصلة بإعادة تشكيل الأمانة العامة وقرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد،

وإذ تضع في اعتبارها المساهمة الحيوية للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، في إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية وفي جهودها لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن بناء القدرات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في البلدان النامية ينبغي أن يظل من القضايا ذات الأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة،

ظروف العيش، وخاصة بالنسبة لفقراء المدن والأرياف، والنساء، والذين لا مأوى لهم؛

٣ - توصي بأن تعتمد جميع الحكومات نظاما فعالا من حيث التكلفة لرصد التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية للمأوى والقيام، قدر الإمكان، باعتماد مبادئ توجيهية لرصد الاستراتيجيات الوطنية للمأوى وتطبيق مؤشرات أداء قطاع المأوى، مع مراعاة الظروف المحلية واعتبارات الفوارق بين الجنسين، لدى تقييم أداء قطاع المأوى وإشاعتها داخل بلدانها، وخاصة في اليوم العالمي للموئل، وكذلك عرضها على المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). بقصد تمكينه من إعداد تقارير عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتتنظر فيها لجنة المستوطنات البشرية؛

٤ - تحث الحكومات على إدماج البعد البيئي إدماجا تاما في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للمأوى، مع مراعاة المكونات ذات الصلة لجدول أعمال القرن ٢١؛

٥ - تدعو الحكومات إلى تقديم تبرعات لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، تيسيرا لتنفيذ ورصد الاستراتيجية العالمية؛

٦ - تحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه للجهود الوطنية الرامية إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات التمكين في مجال المأوى في البلدان النامية، على النحو الموصى به في جدول أعمال القرن ٢١؛

٧ - تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، على زيادة تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للحكومات على أساس نهج يتسق مع الاستراتيجية العالمية من أجل تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية العالمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥^(٥٢)؛

٨ - تعتمد خطة عمل الاستراتيجية العالمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وتحث جميع الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات القطاع الخاص ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، على إعداد وتنفيذ خطط عملها المحددة.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣